أكدت أنها تصرفات خطرة وضد مبدأ الشفافية

لجنة الطاقة النيابية تطالب وزارة النفط بالشفافية

□ بغداد / متابعة المدى

طالبت لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب، وزارة النفط بالكشف عن عائدات النفط الشهرية بمؤتمر صحفي وبحضور جميع وسائل الإعلام، مؤكدة ان حجب المعلومات عن بعض وسائل الاعلام تصرف خطر للغاية وضد مبدأ الشفافية في الصناعات النفطية.
وأعلنت وزارة النفط لإحدى وسائل الاعلام عن ارتفاع صادراتها من النفط الخام لشهر كانون الأول الماضي إلى أكثر من ٦٦ مليون برميل، مؤكدة ان الإيرادات التي تحققت من بيعها بلغت نحو ٧ مليارات دولار.
وقال عضو اللجنة فرات الشرع لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز): طالبنا وزارة النفط بالاعلان عن العائدات النفطية عن طريق مؤتمر صحفي، لوزير النفط أو احد وكلائه او مدير شركة تسويق النفط.
واضاف ان "وزارة النفط عليها ان تتبع سياسة اعلامية جيدة تتناسب مع توجهات العراق نحو تطبيق إستراتيجية الافصاح والكشف عن العائدات النفطية بشفافية، ومن دون حجبها عن أي وسيلة اعلامية".
ويتبنى المكتب الاعلامي في وزارة النفط سياسة التفضيل للوسائل الاعلامية لأسباب لم تتضح. فهو يعلن عن عائدات النفط الشهرية وكل المعلومات النفطية لعدد من وكالات الإعلام الأجنبية.
وطالبت جهات رقابية واقتصادية، الحكومة بتأسيس مركز اعلامي متخصص في المشاريع النفطية على ان يتمتع بمهنية عالية في الافصاح عن المعلومات النفطية.
في غضون ذلك قال مدير تطوير حقل الغراف النفطي في محافظة ذي قار ستار مهدي: إن تحالف الشركات النفطية الذي تقوده شركة بترواناس الماليزية النفطية، نجح بانجاز ٥٢٪ من العمل المكلف به لتطوير حقل الغراف النفطي في المحافظة.
وأضاف مهدي لشبكة اخبار الناصرية إن التحالف الذي يضم كذلك شركة جابكس اليابانية، أنجز مؤخرا حفر أربعة آبار نفطية في حقل الغراف بتقنية الحفر المائل والأفقي والتي تنفذ للمرة الأولى في العراق.
ولفت إلى ان تحالف الشركتين يكون بذلك قد أنجز ٥٢٪ من أعمال تطوير الحقل وفقا للخطة الموضوعة وهو ما وصفه بالانجاز المتقدم والرائع مقارنة بانجاز الشركات الاستثمارية في بقية الحقول النفطية في جنوب العراق.
ورجح أن يتم حفر ١٣ بئرا أخرى خلال الأشهر الستة المقبلة وفقا لخطة العمل الموضوعة، على أن يبدأ الإنتاج الفعلي للحقل خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢ وبطاقة تقدر بحدود ٣٥ الف برميل يوميا.
وأشار إلى ان الإنتاج سيزداد لاحقا ليصل إلى ٦٠ الف برميل يوميا ويستمر بالتزايد حتى يبلغ طاقته القصوى بـ ٢٣٠ ألف برميل يوميا خلال العام ٢٠١٧.
وأوضح ان مشروع تطوير حقل الغراف يعد احد أهم المشاريع الإستراتيجية في المحافظة فضلا عن انه أسهم بتشغيل أكثر من ألف عامل وفني من أبنائها.
في غضون ذلك قال المدير التنفيذي لشركة بريتش بتروليوم، آندي أينجلس، ان "هناك علاقات طويلة الأمد في مجال النفط مع العراق، وسنستمر في ايجاد فرص الاستثمار أكثر في هذا البلد".
من جانبه قال المستشار والخبير الاقتصادي عبد الحي يحيى، أن "الشركات الغربية أبرمت عدة عقود على الرغم من عدم الشفافية والرؤية الواضحة بخصوص المشاكل القانونية بالعراق".
وأشار الى ان "الحكومة منحت بعض القطع الصغيرة من الكعكة الى الصين وبعض الدول الأخرى بهدف اسكاتها، أي ان الاستثمار في قطاع النفط كان من نصيب الشركات الأوروبية".
وتحصل شركة بريتش بتروليوم البريطانية سنوياً على ملياري دولار أميركي في تطوير حقل الرميلة، فيما تحصل شركة اكسون موبيل الاميركية على مليار و٦٠٠ مليون دولار وشركة "شيل" الهولندية على ٩١٣ مليون دولار سنوياً، بحسب مؤسسة (بلومبيرغ) الأميركية.

البنك الدولي ينهي دراسته لتطوير مصرفي الرافدين والرشيد

□ بغداد / متابعة المدى

أنهى البنك الدولي دراسته لإعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد العراقيين الحكوميين، وانه ينتظر القرارات الحكومية لتطبيق الدراسة.
وكان البنك المركزي قد خصص في شباط/فبراير الماضي مبلغ ١٠ ملايين دولار كمنحة لاعادة هيكلة المصرفين خلال العامين المقبلين.
وقال مدير وحدة إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد ماجد الصوّري لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز): إن "مصرفي الرافدين والرشيد قد انتهت اللجنة من وضع دراسة إعادة هيكلتهما وخاصة فيما يتعلق بتطبيق إعادة الهيكلة المالية وإزالة الحواجز البيروقراطية وإدارة المصارف الحكومية". وأضاف ان "اللجنة انتهت من وضع دراسة كاملة لتطوير أداء مصرفي الرافدين والرشيد، وتتعلق بعملية تطوير نظام المدفوعات ونظام الصكوك والتداول المصرفي". مشيراً إلى ان "اللجنة اوصت بضرورة إعادة ذهنية التعامل المصرفي الحكومي بما يتناسب مع التعاملات المالية والإدارية في المصارف العالمية". وكان العراق قد قرر في بداية عام ٢٠٠٦ اعادة هيكلة المصارف الحكومية بهدف التخلص من الديون الثقيلة. يذكر أن الحكومة العراقية مازالت تقتصر في تعاملاتها المالية على المصارف الحكومية المعتمد عليها بنسبة ٨٥٪.

دعوات لتقنين عمل مكاتب الصيرفة في كربلاء

كربلاء / وكالات

دعت اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء الجهات الرقابية الى تقنين عمل مكاتب الصيرفة والتحويلات النقدية خشية وقوع جرائم غسيل أموال وتزوير للعملات.
وقال رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس طارق الخيكاني لوكالة البغدادية نيوز: حذرنا جهاز مكافحة الجريمة الاقتصادية من الفوضى الحاصلة في عمل مكاتب الصيرفة والتحويلات النقدية المنتشرة في المدينة دون تراخيص قانونية". وأضاف: وردت الكثير من الشكاوى حول قيام بعض الجهات باستغلال مكاتب الصيرفة لغسيل الأموال، الى جانب تمرير العملات المزورة في الأسواق".
وتابع الخيكاني: قامت اللجنة الاقتصادية برفع مشروع قانون الى مجلس المحافظة ينظم آلية عمل ومتابعة تلك المكاتب". لافتا، "ستكون المصارف والبنوك الرسمية مشرفة على تلك المكاتب".

اقتصاديون: ٤٦٠ اتفاقية تراوح في البرلمان

□ بغداد / المدى

قال اقتصاديون إن نحو ٤٦٠ اتفاقية اقتصادية وقعها العراق مع دول عدة لا تزال تراوح في طاولة مجلس النواب دون البت في أمرها.
وقال الخبير الاقتصادي وعضو مركز السوق العراقي محمد جابر لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن الحكومة أخفقت في تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية بسبب عدم وجود كادر اقتصادي يشرف على دراستها".
وأضاف جابر أن مشكلة النظام الاقتصادي في العراق انه معقد وان أغلب الاتفاقيات التي أبرمت فيها معوقات قانونية وإدارية تعطل تنفيذها على أرض الواقع".
وأشار إلى أن مشكلة الاتفاقيات الاقتصادية تتركز بكثرتها وان الجانب العراقي المفاوض يتقاعس عن ترجمة هذه الاتفاقيات على أرض الواقع".
من جانبه قال الخبير الاقتصادي علي كاظم: لـ(آكانيوز) إن "عدم تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية يعود إلى ارتخاء كل من الفريق العراقي والفريق الدولي الذي يوقع معه العراق".
وأضاف: ان هناك مشكلة تواجه فريق العراق هي قلة التمثيل الاقتصادي والتجاري للدول التي تبرم معها هذه الاتفاقيات".
وتابع: ان العراق لديه أكثر من ٤٦٠ اتفاقية لا تزال تراوح في طاولات مجلس النواب العراقي ولكن من حق الحكومة العراقية أن تنفذ مذكرات التفاهم والتي بلغت منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١١ أكثر من ٦٩٠ مذكرة تفاهم".
بدوره قال المستشار القانوني فاضل محمد جواد لـ(آكانيوز) إن الاتفاقيات التي تبرمها الحكومة تذهب بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها إلى مجلس النواب.
وأشار إلى أن الحكومة تفعل باستمرار مذكرات التفاهم الاقتصادية والتجارية والتي من شأنها أن تطور العلاقات الاقتصادية بين العراق وبلدان العالم المتطور.
وأضاف أن أي اتفاقية تبرمها الحكومة ولا يصوت عليها مجلس النواب العراقي تعد باطلة وغير نافذة. وغادر وفد حكومي برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني إلى التشيك لتوقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية.
ووقع العراق وجمهورية التشيك اتفاقيات تعاون مشتركة عديدة تتعلق بالدفاع والأمن، من ضمنها شراء طائرات عسكرية من طراز L١٥٩.

أكاديميون يؤيدون عملية حذف الاصفار من العملة

□ المثنى / متابعة المدى

عقد قسم العلوم المصرفية والمالية في كلية الإدارة والاقتصاد ندوة علمية تناقش" إزالة الاصفار من العملة المحلية وانعكاسها على الاقتصاد الوطني.
وقال الدكتور محمد الطائي معاون العميد للشؤون الإدارية للبغدادية نيوز ان هذه الندوة جاءت انطلاقا من أهداف الكلية في مناقشة القضايا التي تهم الاقتصاد العراقي لاسيما السياسات النقدية وما لها من دور فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتي هي من أوليات عمل البنك المركزي". واضاف ان الندوة سلطت الضوء على تداعيات هذا المشروع وتأثيراته (الايجابية والسلبية) على الاقتصاد العراقي".
وأشار الطائي إلى ان أهم المحاور التي تناولتها الندوة إزالة الاصفار من العملة وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ورؤية البنك المركزي العراقي حول إزالة الاصفار".
وأوضح الطائي ان "الندوة خرجت بمجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تؤيد عملية حذف الاصفار من العملة العراقية مع مراعاة توفر الظروف الاقتصادية اللازمة باعتباره أجراء يعيد ثقة المواطن بعملته المحلية فضلا الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في عملية تغيير العملة كونها ستساعد على إنجاح العملية إضافة إلى الحد من الأخطاء التي قد تصادف العملية وذلك لتجاوز الآثار السلبية وتعزيز الايجابية منها التي قد ترافق عملية التغيير". كما شدد الطائي على "أهمية تهيئة الرأي العام من خلال سبق هذا الإجراء بحملة إعلامية مكثفة متضمنة عقد الندوات الموسعة التي توضح للمواطن ماهية الإجراءات وانعكاساتها الايجابية لإبعاد شبح الخوف والتوجس من عملية استبدال العملة"، مؤكدا على "ضرورة طبع العملة الجديدة وفق مواصفات عالمية عالية وبمطابع مشهورة بالشكل الذي يقلل من عمليات التزوير التي شابت عددا من فئات العملة الحالية. على ان يكون التغيير بصورة تدريجية وفق لجان متخصصة من العاملين في القطاع المصرفي والأجهزة الرقابية منعا لحدوث أي عملية إدخال مزورة لاستبدالها بعملات جديدة.

تفعيل الاستثمار في معامل الفوسفات

□ الأنبار / وكالات

بحثت هيئة استثمار الأنبار مع عدد من المستثمرين المحليين والشركات العالمية لغرض استثمار معدن الفوسفات وإنشاء معامل للاسمنت في المحافظة.
وقال رئيس الهيئة عامر عوض لـ (الوكالة الاخبارية للانباء): هناك الكثير من المستثمرين المحلين والشركات العالمية لديهم الرغبة للاستثمار في محافظة الأنبار ولاسيما في الفوسفات وإنشاء معامل للاسمنت كون المحافظة غنية بمواردها الطبيعية وموادها الأولية، مؤكداً تم التفاوض معهم وعن قريب سيتم الاتفاق على منح الرخص الاستثمارية لإنشاء معامل للفوسفات والاسمنت في المحافظة.
واضاف عوض: ان المشاريع تتضمن إنشاء معمل لتركيز خامات الفوسفات وبطاقة إنتاج "مليونين" طن سنوياً، ومعمل آخر لإنتاج حامض الفوسفوريك باستخدام خامات الفوسفات المتوفرة في المحافظة، إضافة الى معمل لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية بطاقة "٤٠٠" الف طن سنوياً لتوافر المواد الأولية وبكميات كبيرة غربي المحافظة. وتابع: ان مشاريع الاسمنت تتضمن إنشاء ثلاثة معامل سمنت بورتلاندي عادي ومقاوم للأملاح، وبطاقة مليون طن سنوياً لكل معمل، وذلك لتوافر المواد الأولية "كحجر الكلس وأطيان الجبس" وبكميات كبيرة في عدة مواقع من المحافظة.
وأشار عوض الى أن أبرز المعوقات التي تقف أمام المستثمرين في المحافظة هو الروتين القاتل والبيروقراطية الموجودة في أغلب دوائر الدولة وعدم فهمها للاستثمار، مما أدى الى تأخر الرخص الاستثمارية للكثير من المشاريع بسبب ذلك.

الزيوت النباتية تطالب بضرورة حماية المنتجات المحلية

□ بغداد / المدى

دعا مديرعام شركة الزيوت النباتية محمد جبار حسين الدلفي الجهات المسؤولة في الدولة الى تقديم الدعم المادي والمعنوي للصناعة الوطنية المتمثلة بشركات وزارة الصناعة من اجل النهوض بالواقع الصناعي في البلد ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل للدول المتقدمة وللحفاظ على البنية التحتية.
واكد في بيان للمكتب الاعلامي في وزارة الصناعة والمعادن بأنه رغم قدم مكائن الخطوط الانتاجية للشركة فان الانتاج مستمر دون توقف لسد جزء من حاجة الاسواق المحلية من منتجاتنا المتنوعة ذات المواصفات العالمية والخاضعة للجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية على عكس المنتج المستورد الذي يدخل اسواقنا من دون رقابة مضيفا ان منتجاتنا ترفد دوائر الدولة وخاصة وزارات الصحة والعدل والتجارة التي تعمل الشركة للتوصل معها على اتفاق لتزويدها ب (٢٥)الف طن من الزيت النباتي ضمن البطاقة التموينية،اضافة الى البيع في الاسواق المحلية الذي يتم عن طريق المكاتب المنتشرة في بغداد والمحافظات والبيع المباشر ايضا بواسطة السيارات الجوالة التابعة للشركة ومن بين المشاكل التي تواجهها الشركة قلة المبيعات لوجود السلع المستوردة واحتوائها لاكبر مساحة في اسواقنا لضعف الرقابة عليها وعدم تفعيل قانون التعرفة الكمركية على السلع الاجنبية.من جهة أخرى بين الدلفي ان تغير طابع السوق من السمن النباتي الى الطلب على الزيت النباتي كونه صحيا بحسب التقارير الاقتصادية وهو ما اضعف المبيعات للشركة كون المنتج الاساسي هو السمن النباتي،ولقلة الدعم المالي كون نصب وتأهيل خط انتاجي للزيت السائل يحتاج الى تخصيصات مالية تصل الى ١٥ مليار دينار وضمن السياسة الاقتصادية الجديدة فقد تم الدخول بشراكات بالتعاقد مع شركتين للقطاع الخاص لتأهيل ونصب خط انتاجي للزيت السائل وهو الذي سيرفع من الطاقة الانتاجية للشركة في حال اكماله ويرفد اسواقنا المحلية بالمنتج الذي يفي باحد متطلباته، كذلك يزيد من مبيعات الشركة ويحقق مردودات مالية جيدة.
مشيرا بان نصب وتاهيل الخط الانتاجي للصابون الذي تم التعاقد عليه مع شركة ايطالية قيد التنفيذ بسبب وجود تأخير في الجانب المالي لتعقيدات الاجراءات المتبعة فيه.
يذكر ان الشركة العامة للزيوت النباتية تعمل على تحسين وتطوير نوعية ووسائل التعبئة والتغليف الخاصة بمنتجاتها واجراء تغييرات في تصاميم بعض العبوات لتضاهي وتنافس المستورد الجيد في الاسواق المحلية ولتلائم اذواق المستهلكين وان جميع منتجات الشركة خاضعة للتقييس والسيطرة النوعية قبل وبعد العملية الانتاجية من خلال مختبرات متخصصة.